

الجرائم الإسرائيلية المرتكبة في قطاع غزة: التكييف القانوني وطرق المسائلة.

Israeli crimes committed in the Gaza Strip: legal qualification and methods of accountability.

لخداري محمد،

جامعة الجزائر 1، lakmed16@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/04/20

تاريخ القبول: 2025/04/12

تاريخ الاستلام: 2024/12/15

ملخص:

نعالج من خلال هذا البحث مسألة بالغة الأهمية في الوقت الحالي، تتمثل في التكييف القانوني للجرائم الإسرائيلية المرتكبة في قطاع غزة خاصة بعد السابع من أكتوبر 2023، وكذا طرق المسائلة عن هذه الجرائم الفظيعة التي فاقت كل وصف، حيث ارتكب الجيش الإسرائيلي بشهادة العديد من خبراء القانون الدولي جميع الجرائم التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية، كاتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، وكذا النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد سنة 1998.

كلمات مفتاحية: الجرائم الإسرائيلية - قطاع غزة - التأهيل القانوني - المسائلة.

Abstract:

Through this research, we address a very important issue at the present time, which is the legal qualification of the Israeli crimes committed in the Gaza Strip after 7 October 2023, as well as the methods of accountability for these horrific crimes that exceeded all description, as the Israeli army committed them according to the testimony of many international law experts. All crimes stipulated in international agreements, such as the four Geneva Conventions of 1949, as well as the Statute of the International Criminal Court adopted in 1998.

Keywords: Israeli crimes - Gaza Strip - legal qualification - accountability.

ارتكبت إسرائيل على مدى عقدين من الزمن ومنذ 2005 أبشع الجرائم ضد سكان قطاع غزة من مدنيين وبنى تحتية، كجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية، ومع تصاعد الجرائم الإسرائيلية في قطاع غزة تتزايد دعوات محاكمة القادة الإسرائيليين سياسيين أو عسكريين عن هذه الجرائم المرتكبة.

وتتمثل هذه الجرائم خصوصا في التعمد في استهداف المدنيين، وكذا العقاب الجماعي من خلال استخدام التجويع والتهجير القسري كوسيلة حرب وغيرها من الجرائم الأخرى، التي تضمنها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وقد أتت هذه الجرائم في ظل تزايد مكانة الفرد في العلاقات الدولية وتطور حقوق الإنسان، لا سيما مع انشاء هيئات قضائية دولية تتولى النظر في الانتهاكات التي تطل حقوق الإنسان كالمحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الجنائية الخاصة إضافة إلى محكمة العدل الدولية التي يمكنها النظر في بعض المسائل ذات الصلة بحقوق الإنسان.

ورغم التزام المجتمع الدولي منذ الفظاعات التي ارتكبت إبان الحرب العالمية الأولى حيث راح ضحيتها الملايين من المدنيين الأبرياء بمنع تكرار تلك الانتهاكات الجسيمة، إلا أن آلة الموت لا تزال تحصد المدنيين الأبرياء في فلسطين من أطفال ونساء وصحفيين وغيرهم من الفئات غير المشاركة في العمليات العدائية.

وأمام هذا الوضع الخطير وخشية تكريس سياسة الإفلات من العقاب، تثار تساؤلات حول التكييف القانوني للجرائم التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة ومجمل فلسطين، إضافة إلى الطرق القانونية الممكنة لمساءلة الاحتلال الإسرائيلي عن هذه الانتهاكات الجسيمة، خاصة في ظل عجز المجتمع الدولي عن إيقاف هذه الجرائم في مقابل استمرار الجيش الإسرائيلي في مواصلة ارتكابه لهذه الجرائم، بل يتعمد في كل مرة التصعيد من حدة استهدافه للمدنيين.

تكتسي الدراسة أهمية بالغة خاصة في ظل الانتهاك الصارخ لإسرائيل لقواعد القانون الدولي، سواء ما تعلق بقواعد الحرب أو القواعد الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان، لا سيما المدنيين والأعيان المدنية الضرورية لحياتهم.

ومن ثم تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على التكييف القانوني للانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها القادة الإسرائيليين من سياسيين وعسكريين في قطاع غزة، وكذلك الطرق والإجراءات القانونية الممكنة لمساءلة القادة الإسرائيليين المسؤولين عن تلك الانتهاكات.

وقصد معالجة المسائل سالفة الذكر؛ نطرح التساؤل التالي:

ما هو التكييف القانوني للجرائم الإسرائيلية المرتكبة في قطاع غزة، وما هي طرق المسائلة الممكنة عن الجرائم المرتكبة؟

إن الإجابة عن الإشكالية المطروحة وفقا للمنهج التحليلي تستوجب عرض الخطة التالية:

المبحث الأول: التكييف القانوني للجرائم الإسرائيلية المرتكبة في قطاع غزة

المطلب الأول: الجرائم الإسرائيلية المرتكبة في قطاع غزة جريمة إبادة جماعية

المطلب الثاني: تكييف الجرائم الإسرائيلية على أنها جرائم ضد الإنسانية

المبحث الثاني: طرق المساءلة عن الجرائم الإسرائيلية المرتكبة في قطاع غزة

الجرائم الإسرائيلية المرتكبة في قطاع غزة: التكييف القانوني وطرق المسائلة.

المطلب الأول: دور القضاء الدولي في ملاحقة القادة الإسرائيليين.

المطلب الثاني: دور الأمم المتحدة في مساءلة إسرائيل عن الجرائم المرتكبة في قطاع غزة

المبحث الأول: التكييف القانوني للجرائم الإسرائيلية المرتكبة في قطاع غزة

المطلب الأول: الجرائم الإسرائيلية المرتكبة في قطاع غزة جريمة إبادة جماعية

نظرا للإستهداف الممنهج للمدنيين من قبل الجيش الإسرائيلي فإن معظم القانونيين يرون بأن الجرائم الإسرائيلية المرتكبة في غزة تصنف على أنها جريمة إبادة جماعية، والتي تعد من أخطر الجرائم الدولية، وذلك بسبب تطابق أركان جريمة الإبادة الجماعية مع ما يحدث للمدنيين والبنية التحتية في غزة، بعد عملية "طوفان الأقصى" التي قامت بها كتائب القسام التابعة لحركة المقاومة الفلسطينية حماس بتاريخ 2023/10/07، حيث قامت القوات الإسرائيلية بأبشع الجرائم في حق المدنيين من سكان قطاع غزة، مستخدمة كل وسائل القتل والدمار والتفجير والإفراط في استخدام القوة ضد كل من ينتمي لقطاع غزة، كما لجأت إلى وسائل التجويع المتعمد ومنع قوافل الإغاثة، ووقف إمدادات الدواء وقصف المستشفيات واقتحامها، لذلك كانت كل أعمال الجيش الإسرائيلي تشكل جرائم جسيمة في القانون الدولي، والتي من بينها الأفعال المشككة لجريمة الإبادة الجماعية.¹

وفي هذا السياق حدد تقرير للأمم المتحدة ثلاث حوادث بارزة من بين العديد من الجرائم الأخرى التي تثير العديد من التساؤلات بشأن الامتثال للقانون الدولي الإنساني، وقد شملت هذه الحوادث غارتين على مخيم جباليا للاجئين وواحدة على مخيم اليرموك بمدينة غزة، تم فيها استخدام أسلحة متفجرة ذات آثار واسعة النطاق في مناطق مكتظة بالسكان، حيث أسفرت الغارات الثلاث عن دمار هائل إضافة إلى مقتل أزيد من 153 شخصا في تلك الهجمات.²

¹ العايب جمال، التكييف القانوني لجريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة بعد عملية طوفان الأقصى 2023/3/7، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مجلد 9، عدد 1، 2024، ص ص 1192-1211، ص 7، للتعلم أكثر راجع: عبد الرحمن محمد، الجرائم الإسرائيلية خلال العدوان على قطاع غزة وفقا لمعاهدة روما المؤسسة للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي: دراسة قانونية، تونس، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011، وكذلك واديه سامح خليل، المسؤولية الدولية عن جرائم الحرب الإسرائيلية، تونس، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009.

² الأمم المتحدة، تقرير للأمم المتحدة يدعو إلى المساءلة والعدالة إثر الانتهاكات التي ترتكبها جميع الأطراف في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان - مركز وسائل الإعلام، فيفري 2024

<https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2024/02/un-report-calls-accountability-justice-violations-all-parties-opt-and-israel>

حول الجرائم الإسرائيلية في قطاع غزة، راجع أيضا: الأشعل عبد الله، 2010، هولوكوست غزة في القانون الدولي، د، ب، ن، دار الفكر للنشر، دون إسم، 2009. دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب/معركة الفرقان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، دون إسم، 2010، العدوان الصهيوني على غزة بين القانون الدولي والتفسيرات الإسرائيلية المغلوطة: قراءات عربية وصهيونية، بيروت، مركز باحث للدراسات.

وتأسيساً على ما سبق ذكره فإن الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المرتكبة في قطاع غزة بعد عملية "طوفان الأقصى" قد استوفت أركانها المادية والمعنوية لتشكيل جريمة إبادة جماعية، والتي تدخل ضمن الجرائم الأكثر خطورة في القانون الدولي، والتي تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية لمعاقبة مرتكبيها، إلا أن الضغوطات السياسية الدولية من الممارسة من قبل بعض الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية الذين يعتبرون أن الأعمال العسكرية الإسرائيلية في غزة لم ترق إلى أعمال الإبادة الجماعية، حيث أدى هذا الدعم إلى تعطيل عمل المؤسسات الدولية المختصة بهذا الشأن، ما أدى إلى إطلاق العنان لإسرائيل للاستمرار في جريمة الإبادة بسبب ما يعرف بـ "حق الفيتو" الأمريكي في مجلس الأمن، بالإضافة إلى الدعم العسكري الذي تقدمه الدول الغربية من أسلحة ومساعدات لقصف المدنيين في غزة، وهذا ما جعل المجتمع الدولي يقف متفرجاً أمام الأفعال التي يتعرض لها الشعب في غزة دون أن يحرك ساكناً.¹

المطلب الثاني: تكيف الجرائم الإسرائيلية على أنها جرائم ضد الإنسانية:

أدى الرد العسكري الإسرائيلي الذي أعقب هجمات السابع من أكتوبر من عام 2023، بوسائل وأساليب الحرب التي شاهدها العالم، إلى معاناة هائلة للفلسطينيين شملت قتل المدنيين على نطاق واسع، والتهجير المتكرر، وتدمير المنازل، والحرمان من الغذاء وغيرها من ضروريات الحياة الأخرى، خصوصاً بالنسبة إلى النساء والأطفال، وهذا ما يشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي.²

وعلى إثر هذه الجرائم الفظيعة يكيف تقرير صادر عن الأمم المتحدة بأن ما ترتكبه إسرائيل يعد عمليات قتل غير مشروع، وتدمير وحشي للممتلكات المدنية، وعقاب جماعي، وحرمان من الخدمات الأساسية، وضربات موجّهة للبنية التحتية المدنية الأساسية، وتهجير قسري، وتحريض على الكراهية والعنف، واعتداءات جنسية، وتعذيب، وكلها أفعال محظورة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني أو كليهما.

¹ العايب جمال، التكيف القانوني لجريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة بعد عملية طوفان الأقصى 2023/3/7، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مجلد 9، عدد 1، 2024، ص ص 1192-1211، ص ص 2-16، أنظر أيضاً: دويك موسى جميل القدسي، الإرهاب والقانون الدولي: دراسة للجرائم الإرهابية الإسرائيلية المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى، مصر، منشأة المعارف، 2003، عبد الرحمن محمد علي، الجرائم الإسرائيلية خلال العدوان على قطاع غزة: دراسة قانونية، تونس، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011، عقيلي بدر، توثيق لشهادات جنود إسرائيليين لفظائع ارتكبوها في غزة والضفة الغربية، فلسطين، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 2010.

² الأمم المتحدة، تقرير للأمم المتحدة يدعو إلى المساءلة والعدالة إثر الانتهاكات التي ترتكبها جميع الأطراف في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان - مركز وسائل الإعلام، فيفري 2024

<https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2024/02/un-report-calls-accountability-justice-violations-all-parties-opt-and-israel>

راجع أيضاً: علي ياسر، صالح محسن، عيتاني مريم، المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، تونس، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009، محمد صالح محسن، باسم جلال القاسم، ربيع محمد الدنان، وائل عبد الله وهبة، يوميات معركة طوفان الأقصى والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، تونس، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2024.

الجرائم الإسرائيلية المرتكبة في قطاع غزة: التكييف القانوني وطرق المسائلة.

كما يشير التقرير إلى أن هناك حاجة للمزيد من التحقيقات لتحديد الوصف الكامل للجرائم المرتكبة بموجب القانون الدولي، وفي هذا السياق حث المفوض السامي إسرائيل على الوقف الفوري لانتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان، وإلى إجراء تحقيقات فورية ومستقلة في جميع الانتهاكات، وأضاف أنه يجب محاسبة جميع المسؤولين عن الانتهاكات في محاكمات عادلة.

وعلى الرغم من نداءات أغلب دول العالم إلى وقف الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة، إلا أن الجيش الإسرائيلي لا يزال يفرض قيودا صارمة على إيصال الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية، الشيء الذي أدى حدوث مجاعة وجفاف وانتشار للأمراض، إذ نزح معظم السكان مرارا وتكرارا واكتظت بهم الملاجئ، فالحصار المفروض على غزة يرقى إلى مستوى العقاب الجماعي، وقد يرقى أيضا إلى استخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب، والتي تعد من قبيل جرائم حرب، كما ترقى كذلك إلى جرائم خطيرة أخرى بموجب القانون الدولي.¹

المبحث الثاني: طرق المسائلة عن الجرائم الإسرائيلية المرتكبة في قطاع غزة

المطلب الأول: دور القضاء الدولي في ملاحقة القادة الإسرائيليين:

تعد المحكمة الجنائية الدولية أهم جهاز قضائي دولي يمكنه النظر في الجرائم الفظيعة التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة، فحسب المادة 21 من النظام الأساسي للمحكمة، فإن جريمة الإبادة الجماعية التي تعتبر من الجرائم الأشد خطورة تدخل في اختصاص المحكمة، أما بالنسبة للاختصاص الزمني فليس للمحكمة اختصاص إلا فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب بعد بدء نفاذ النظام الأساسي للمحكمة في 01 يوليو 2002، ومعنى ذلك أن المحكمة مختصة بالنظر في هذه الجريمة إذا طبقت المادة 52 من نظام المحكمة.

كما ينص النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أنه للمحكمة أن تمارس اختصاصها فيما يتعلق بالجرائم المشار إليها في المادة 1 من النظام، والتي من بينها جريمة الإبادة الجماعية في حالة ما إذا أحالت أية دولة طرف إلى المدعي العام بأن جريمة أو أكثر قد ارتكبت، وكذلك في حالة ما إذا أحال مجلس الأمن متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق

¹ الأمم المتحدة، تقرير للأمم المتحدة يدعو إلى المسائلة والعدالة إثر الانتهاكات التي ترتكبها جميع الأطراف في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان - مركز وسائل الإعلام، فيفري 2024

<https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2024/02/un-report-calls-accountability-justice-violations-all-parties-opt-and-israel>

للتعمق حول هذه المسألة، راجع: العايب جمال، التكييف القانوني لجريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة بعد عملية طوفان الأقصى 2023/3/7، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مجلد 9، عدد 1، 2024، ص ص 1192-1211، بودريالة صلاح الدين، جرائم الاحتلال في قطاع غزة والتزامات المجتمع الدولي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مجلد 9، عدد 1، 2024، 549-567.

الأمم المتحدة، بالإضافة إلى مباشرة المدعي العام تحقيق فيما يتعلق بجريمة من هذه الجرائم المنصوص عليها في المادة 1 من النظام الأساسي.¹

لكن وعلى الرغم من الفظائع التي سبق ذكرها، ورغم أن معالم جريمة الإبادة الجماعية ظاهرة في العدوان الإسرائيلي على غزة، وبالرغم من إدانتها من طرف محكمة العدل الدولية والرأي العالمي العام، لا تزال إسرائيل تنفي مسؤوليتها عن أي جريمة، معتبرة أن جيشها يعد من أكثر جيوش العالم إنسانية.

وتعد المحاكم الإقليمية كالمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أو القضاء الجنائي الدولي من الهيئات القضائية المختصة وفقا لمبدأ الولاية الجنائية العالمية بالنظر في الجرائم التي ترتكبها إسرائيل في غزة، فالمحاكم الجنائية الداخلية للدول التي تعتمد مبدأ الولاية القضائية العالمية على غرار الكثير من دول الاتحاد الأوروبي، يمكنها محاكمة المسؤولين الإسرائيليين الذين يقفون وراء الانتهاكات المرتكبة في قطاع غزة، كما وقع سنة 2009 مع تسيبي ليفني حينما أصدرت محكمة بريطانية مذكرة توقيف دولية في حقها، وكذلك سنة 2004 حينما أصدرت محكمة إسبانية مذكرة توقيف دولية ضد وزير الدفاع الأسبق بن أليعازر.

كما يمكن اللجوء أيضا للهيئات شبه القضائية كمجلس حقوق الإنسان على سبيل المثال، من خلال إيداع شكاوى وبلاغات على مستوى المجلس بجنيف الذي يتيح للأفراد والمنظمات الدولية تقديم شكاوى وبلاغات عن أي انتهاكات، فلا ينبغي التركيز فقط على المحكمة الجنائية الدولية التي أثبتت ممارستها العملية أنها متقاعسة خاصة إذا تعلق الأمر بقضايا الدول الإسلامية بصفة عامة، وكذا الدول الفقيرة أو تلك التي لا تحظى بدعم الدول الغربية، هذه المحكمة تحركت بسرعة في حالة الرئيس السوداني السابق والرئيس الروسي الحالي بإصدار مذكرة توقيف دولية في حقهما، أما القضية الفلسطينية فلا تزال تراوح مكانها منذ 2014، أي منذ عقد من الزمن.

للإشارة فإن تماطل المحكمة الجنائية الدولية في التعامل مع قضية غزة يجعل هذه المحكمة أمام ما يعرف بإنكار العدالة الدولية، وهو مبدأ قانوني معروف تتم مساءلة من قام به وهو المدعي العام لهذه المحكمة، وبالتالي فالخطوة الجديرة بالإتباع هنا هي مراسلة الممثلات الدبلوماسية لجمعية الدول المصادقة على نظام روما، وذلك من أجل عزل وإقالة المدعي العام لهذه المحكمة في حالة الاستمرار في المماطلة من أجل فتح تحقيق.

المطلب الثاني: دور الأمم المتحدة في مساءلة إسرائيل عن الجرائم المرتكبة في قطاع غزة

¹ العايب جمال، التكييف القانوني لجريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة بعد عملية طوفان الأقصى 2023/3/7، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مجلد 9، عدد 1، 2024، ص ص 1192-1211، ص 13 للتعمق أكثر حول هذه المسألة، راجع على الخصوص:

Chantal Meloni and Gianni Tognoni, Is There a Court for Gaza? A Test Bench for International Justice, Hague, 2012, Claude Emanuelli, La guerre à Gaza et le droit, Wilson & Lafleur, 2024, Sarah Daoud,, L'adhésion de la Palestine à la Cour pénale internationale une stratégie en vue de la reconnaissance, Paris, L'Harmattan, 2018.

الجرائم الإسرائيلية المرتكبة في قطاع غزة: التكيف القانوني وطرق المسائلة.

تؤدي الأمم المتحدة حسب ميثاقها ووثائق وكالاتها المختلفة دورا بارزا في المسائلة عن الانتهاكات التي ترتكبها الدول ضد حقوق الإنسان، ومن بينها الجرائم الإسرائيلية المرتكبة في قطاع غزة التي فاقت في فظاعتها كل تصور، ومن بينها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2728 الصادر بتاريخ 2024/03/25 الذي حث على وقف إطلاق نار فوري خلال شهر رمضان من عام 2024 والذي من شأنه أن يؤدي إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار ومن ثم إنهاء الحرب على غزة، وكذا القرار رقم 2735 الصادر بتاريخ 2024/06/10 الذي رفض أن محاولة لإحداث تغيير ديمغرافي أو إقليمي في قطاع غزة بما في ذلك الإجراءات التي من شأنها تقليص مساحة أراضي غزة، وكذا القرارات 2728 (2024) و 2720 (2023) و 2712 (2023)، إضافة إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة لا سيما القرار الصادر بتاريخ 2024/12/05 الخاص بدعم عمل وكالة الأونورا بفلسطين، وكذا القرار الصادر بتاريخ 2024/05/09 الذي يدعم طلب فلسطين للحصول على عضوية كاملة بالأمم المتحدة.

كما تحث القرارات الصادرة عن أجهزة الأمم المتحدة الأخرى كقرارات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى مساءلة القادة الإسرائيليين إثر الانتهاكات الخطيرة لقواعد النزاع المسلح وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي ارتكبتها إسرائيل في غزة والضفة الغربية منذ أكتوبر 2023، حيث أشار إلى أنه "لا يمكن السماح باستمرار الإفلات من العقاب الذي طال لعقود،... بل يجب أن تكون هناك مساءلة عن الانتهاكات التي شهدناها على مدى 56 عاما من الاحتلال و16 سنة من الحصار المفروض على غزة حتى اليوم".¹

خاتمة:

¹ - الأمم المتحدة، تقرير للأمم المتحدة يدعو إلى المساءلة والعدالة إثر الانتهاكات التي ترتكبها جميع الأطراف في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان - مركز وسائل الإعلام، فيفري 2024

<https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2024/02/un-report-calls-accountability-justice-violations-all-parties-opt-and-israel>

حول دور القضاء الدولي في قضية الجرائم الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، أنظر: ساسي محمد فيصل، المسؤولية الدولية لإسرائيل على جرائم قطاع غزة وفق أحكام القانون الدولي الجنائي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلد 03، عدد 02، 2012، ص ص 207-228، عابدي أحمد ومبخوتة أحمد، جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة بين قرار محكمة العدل الدولية والتطبيقات القضائية للمحاكم الجنائية الدولية السابقة، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مجلد 9، عدد 1، 2024، ص ص 526-548، عليان أنس وریش محمد، الانتهاكات الإسرائيلية التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية - فلسطين، مجلة القانون، مجلد 11، عدد 1، 2022، ص ص 12-32.

بعد التطرق للتكييف القانوني وطرق المسائلة عن الجرائم الإسرائيلية المرتكبة في قطاع غزة، نخلص في الختام إلى أن الجرائم المرتكبة من طرف الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة شملت كافة الجرائم التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وكذا القضاء الدولي، وفي مقدمتها اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 وكذا النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد سنة 1998.

وإجابة عن الإشكالية المطروحة حول التكييف القانوني للجرائم الإسرائيلية المرتكبة في قطاع غزة، يمكن القول بأن كل الجرائم الدولية التي تنص عليها مختلف النصوص القانونية الدولية وفي مقدمتها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ ارتكبتها إسرائيل بحيث لم يدع جيش الاحتلال جريمة إلا وأتاها، ومن بين طرق المسائلة الممكنة عن الجرائم المرتكبة خاصة في ظل عجز منظمة الأمم المتحدة وكذا القضاء الدولي عن التحرك ضد إسرائيل، فإنه يمكن اللجوء إلى القضاء الوطني للدول التي تأخذ بنظام الولاية القضائية العالمية.

وفي ختام هذه الدراسة ومن أجل التصدي للجرائم الإسرائيلية المرتكبة في قطاع غزة بعد السابع من أكتوبر 2023، نقدم التوصيات التالية:

- ينبغي للمجتمع الدولي التحرك من أجل فرض عقوبات على إسرائيل، اقتصادية كانت أو دبلوماسية وغيرها من العقوبات، خاصة أمام عدم قدرة منظمة الأمم المتحدة على القيام بإجراءات قسرية ضد إسرائيل.
- منع تصدير الأسلحة لإسرائيل بسبب استخدامها في حرب الإبادة في قطاع غزة.
- ينبغي لجمعية الدول الأعضاء في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية إقالة المدعي العام لهذه المحكمة بسبب تماطله في إصدار مذكرات توقيف دولية رغم الأدلة الدامغة التي يشاهدها العالم بأسره.
- استحداث آلية دولية تتولى تطبيق أوامر وقرارات القضاء الدولي خاصة قرارات محكمة العدل الدولية التي تبقى رغم أهميتها حبر على ورق.
- يجب الإسراع في إصلاح منظمة الأمم المتحدة لا سيما مجلس الأمن الدولي الذي تسيطر عليه الدول دائمة العضوية، والذي حولته هذه الدول إلى أداة في خدمة سياساتها ومصالحها لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية.
- كسر الحصار الإسرائيلي المفروض من طرف إسرائيل على قطاع غزة منذ 2008 كعقاب جماعي ضد سكان غزة.
- تجريد عضوية إسرائيل في منظمة الأمم المتحدة كإجراء عقابي بسبب انتهاكها للقانون الدولي وخرقها الدائم لقرارات الأمم المتحدة.

الجرائم الإسرائيلية المرتكبة في قطاع غزة: التكيف القانوني وطرق المسائلة.

- الاعتراف بالمقاومة الفلسطينية كحركة تحرر تمارس حقها المشروع في المقاومة من أجل تحرير وطنها.

قائمة المراجع:

- الأشعل عبد الله، 2010، هولوكوست غزة في القانون الدولي، د، ب، ن، دار الفكر للنشر.
- بودريالة صلاح الدين، 2024، جرائم الاحتلال في قطاع غزة والتزامات المجتمع الدولي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مجلد 9، عدد 1، 549-567.
- تاجر محمد، 2011، حدود العدالة الجنائية الدولية في مواجهة الجرائم الإسرائيلية المرتكبة في غزة، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مجلد 48، عدد 1، ص ص 163-178.
- جرادات وسيم، 2023، قراءة في المجازر والجرائم الإسرائيلية في فلسطين وفق قواعد القانون الدولي الإنساني، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مجلد 7، عدد 1، ص ص 301-326.
- حسن محسن عبد الكريم، 2016، مراكز الأطفال في قطاع غزة وأبعاد مساهمتها في خدمة الطفل الفلسطيني - حالة دراسية: مركز القطان بمدينة غزة، مجلة العمارة وبيئة الطفل، مجلد 1، عدد 1، ص ص 63.
- خدومة عبد القادر، د.ت.ن، قصور القضاء الدولي في مساءلة الكيان الإسرائيلي ومجرميهِ على جريمة الإبادة الجماعية المرتكبة في قطاع غزة، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مجلد 9، عدد 1، ص ص 182-201.
- دون إسم، 2009، دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب/معركة الفرقان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- دون إسم، 2010، العدوان الصهيوني على غزة بين القانون الدولي والتفسيرات الإسرائيلية المغلوطة: قراءات عربية وصهيونية، بيروت، مركز باحث للدراسات.
- دويك موسى جميل القدسي، 2003، الإرهاب والقانون الدولي: دراسة للجرائم الإرهابية الإسرائيلية المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى، مصر، منشأة المعارف.
- ساسي محمد فيصل، 2012، المسؤولية الدولية لإسرائيل على جرائم قطاع غزة وفق أحكام القانون الدولي الجنائي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلد 03، عدد 02، ص ص 207-228.
- عابدي أحمد ومبخوتة أحمد، 2024، جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة بين قرار محكمة العدل الدولية والتطبيقات القضائية للمحاكم الجنائية الدولية السابقة، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مجلد 9، عدد 1، ص ص 526-548.
- العايب جمال، 2024، التكيف القانوني لجريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة بعد عملية طوفان الأقصى 2023/3/7، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مجلد 9، عدد 1، ص ص 1192-1211.

- عبد الرحمن محمد علي، 2011، الجرائم الإسرائيلية خلال العدوان على قطاع غزة: دراسة قانونية، تونس، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- عبد الرحمن محمد، 2011، الجرائم الإسرائيلية خلال العدوان على قطاع غزة وفقا لمعاهدة روما المؤسسة للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي: دراسة قانونية، تونس، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- عقيلي بدر، 2010، توثيق لشهادات جنود إسرائيليين لفظائع ارتكبوها في غزة والضفة الغربية، فلسطين، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية.
- علي عبد الرحمن محمد، 2011، اسرائيل والقانون الدولي، تونس، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- علي ياسر، صالح محسن، عيتاني مريم، 2009، المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، تونس، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- عليان أنس وريش محمد، 2022، الانتهاكات الإسرائيلية التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية - فلسطين، مجلة القانون، مجلد 11، عدد 1، ص ص 12-32.
- محمد صالح محسن، باسم جلال القاسم، ربيع محمد الدنان، وائل عبد الله وهبة، 2024، يوميات معركة طوفان الأقصى والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، تونس، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- وادية سامح خليل، 2009، المسؤولية الدولية عن جرائم الحرب الإسرائيلية، تونس، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- الأمم المتحدة، فيفري 2024، تقرير للأمم المتحدة يدعو إلى المساءلة والعدالة إثر الانتهاكات التي ترتكبها جميع الأطراف في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان - مركز وسائل الإعلام، متاح على الرابط التالي:

<https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2024/02/un-report-calls-accountability-justice-violations-all-parties-opt-and-israel>

2- الكتب الأجنبية:

Chantal Meloni and Gianni Tognoni, 2012, Is There a Court for Gaza? A Test Bench for International Justice, Hague.

Claude Emanuelli, 2024, La guerre à Gaza et le droit, Wilson & Lafleur.

Human Rights Watch, 2001, Israel, The Occupied West Bank and Gaza Strip. and the Palestinian Authority Territories: Justice Undermined: Balancing Security and Human Rights in the Palestinian Justice System, Human Rights Watch, Vol. 13, No. 4 (E).

Sarah Daoud, 2018, L'adhésion de la Palestine à la Cour pénale internationale une stratégie en vue de la reconnaissance, Paris, L'Harmattan.

Seada Hussein Adem, 2019, Palestine and the International Criminal Court, T.M.C. Asser Press.